موازنة 2014.. الخُطبة وُ

عضو اللجنة المالية بمجلس النواب عبدالله المقطري لـ" الثـورة" :

ليــس لها عـلاقــة بالتنميـة

الحديث حول قضية هامة ترتبط باقتصاد البلد ووضعه المالي مثل قضية الموازنة العامة للدولة تتطلب شخصيات تدرك حجم الموضوع وتقدم تحليلا دقيقا وعميقا لموضوع يرتبط بكافة مناحي الواقع الراهن بكافة تبعاته وتشعباته.

هنا يبرز عضو اللجنة المالية بمجلس النواب وعضو اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الموازنة عبدالله المقطري كشخصية هامة لن تجد أفضل منها لتشخيص قضية الموازنة العامة للعام الحالي وتوجهات الانفاق ومستوى استهدافه للخطط والبرامج التنموية والاستثمارية وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

وبحسب المقطري في حديث خاص لـ"الثورة" فإن هناك علامة استفهام كبيرة حول موازنة 2014 والتي كما يقول ليس لها علاقة بالتنمية.

ويحدد المقطري ثلاثة خطوط رئيسية في هذا الجانب تتمثل في ارتفاع الدين المحلي وزيادة كارثية في العجز الذي قد يتجاوز 900 مليار، بالإضافة إلى عدم القدرة على استغلال الموارد المتاحة... تفاصيل هامة ودقيقة نتابعها في اللقاء التالي:

حاوره / محمد راجح

- ما تقييمك للموازنة العامة الجديدة للعام 2014م وهل تختلف عن موازنات الأعوام السابقة؟

هناك فوارق كبيرة جدا بين موازنة 2014م وموازنة العامين الماضيين، أهم هذه الفوارق تكمن في قضية تصاعد الدين المحلي بشكل أساسي، حيث وصل الدين المحلي كما ورد في البيان المالي للحكومة ما نسبته 122 % بالنسبة للموارد الذاتية، وقد يتزايد في الأعوام القادمة، معنى ذلك أنه قد تجاوز الحد المتعارف عليه دوليا وبالتالي هذا يمثل خطورة كبيرة جدا على استدامة المالية العامة، لأن هذا الأمر يترتب عليه بالمقابل أعباء الدين المعروف بالفوائد، وورد في الموازنة تقريبا 399 مليارا فوائد للعام 214م، وهذا طبعا مبلغ هائل.

إذا أخذنا فوائد الدين لعام 2014م و2013م والمشتقات النفطية إجمالي ذلك يقترب من التريليون يعني تصل لنحو 40 % من إجمالي الموازنة العامة وهذا يعد خطرا كبيرا، وبالتالي انعكاس ذلك على انخفاض النفقات ذات الأهمية مثل قطاع التعليم والصحة والخدمات المتعلق بالكهرباء والمياه.

الأمر الآخر المهم في هذا الخصوص يتمثل بعجز الموازنة العامة للدولة والبالغ ما نسبته 8.3% كما ورد في بيان الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي والعجز الآمن المتعارف علية دوليا هو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأمر تجاوز الحدود الآمنة والحكومة طبعا مقرة بذلك أنه قد تجاوز الحدود الآمنة، وبالتالي لا أعتقد أن العجز يقف عند هذا الأمر، إذا كان الدين المحلي سيزيد والفوائد سترتفع والمشتقات النفطية أيضا ستزيد، والنفقات الجارية سترتفع وبالتالي هذا سيؤدي إلى مزيد من العجز وهي مشكلة في غاية الخطورة.

ما معنى ذلك؟

معنى ذلك أن تغطية هذا العجز لا يتم من مصادر غير تضخمية، مما سيضاعف الأعباء ومشاكل، الجانب الآخر أن النفقات الجارية في موازنة 2014م تمثل ما نسبته 92 % من إجمالي الاستخدامات بصورة عامة، وبالتالي لن يتبقى أي هامش للجانب الرأسمالي والاستثماري إلا في حدود 8 %، والحكومة أوردت في تقريرها أن الجانب الاستثماري يصل لنحو 3.7 %، هذا سيخلق مشاكل كبيرة لأنه عندما تصل الموازنة في النفقات الجارية إلى 92 % مع التسليم بأن الـ8 % الهامش الموجود لا يتم إنفاقه أصلا، بمعنى يتم رصد مبالغ لكنها في نهاية المطاف نوع من التحايل في قضية الموازنة، وبالتالي تكاد أن تكون التنمية والاستثمار في 2014 منعدمة، أي أن موازنة 2014م ليس لها علاقة بالتنمية لا من قريب ولا من بعيد.

عوامل

طيب على ماذا يمكن أن تعول الحكومة للإنفاق على التنمية؟

في هذا الجانب طبعا تجد أن الأخطر من هذا أن ما هو متاح من القروض والمساعدات ليست الحكومة قادرة على استغلالها وتوظيفها بشكل أمثل، نتيجة لسوء الإدارة، وهذه كذلك مشكلة بحد ذاتها، ما سبق إذا تبرز ثلاثة عوامل رئيسية خطرة وتمثل مؤشرات لها أبعاد وانعكاسات آنية وعلى المدى المتوسط والبعيد، لذلك هذه الموازنة من حيث المبدأ في هذا السياق تمثل في الحقيقة مخاطر كبيرة.

الاقتصاد الوطني وفقا لمؤشرات الموازنة على شفا حفرة من الهاوية

إجراءات

من خلال التقييم والتحليل الذي قدمته يمكن الاستنتاج أنه ليس هناك من خيار آخر غير إقرار جرعة جديدة قد تكون قادمة؟

في الحقيقة أن الحكومة قالت في بيانها المالي أن هناك تأجيلا للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية مثل الإصلاحات السعرية، وهذا مؤشر خطير بما معنى انه إذا كانت هذه الحكومة ليست قادرة على إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية، قد تكون أكيد قادرة على إجراء إصلاحات إدارية وتنفذ ما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بمفهوم الحكم الرشيد، والحكم الرشيد يستند إلى قوانين وأنظمة إلى غير ذلك، لكن هذا الأمر غائب، بمعنى إذا كانت الحكومة مش قادرة تنفذ إصلاحات اقتصادية ممكن تجري إصلاحات إدارية، على أساس تحدث نوعا من التطور والتحسن في هذه الإدارات وبالتالي يتحسن معها الموارد والتقليص من النفقات ومحاربة الفساد، لكن الحكومة قالت أنها غير مستعدة لإصلاح أي أمر من الأمور ذات الأهمية، في هذا الأمر أعتقد أن الحكومة تنوي رفع الدعم عن المشتقات النفطية وهذا يتأكد في مؤشرات أخرى في بيان الحكومة لأنها رصدت مبلغا لدعم المشتقات المالية لعام 2014م بأقل من المبلغ الفعلي لعام 2013م وبأقل من الفعلي لعام 2012م، لأن الدعم الفعلي كان في 2012م للمشتقات النفطية حوالي 639 مليار ريال، وفي موازنة 2014م تم رصد 331مليارا، والفارق تقريبا 50 %، هذا الأمر نقرأه كبرلمانيين من زاويتين: إما أن الحكومة تنوي رفع الجرعة وبالتالي رصدت هذا المبلغ الأقل، أو أنها تريده كنوع من التغطية والتحايل على قضية عجز الموازنة، لأنه إذا أضفنا إلى عجز الموازنة بدون إجراء إصلاحات سعرية معنى ذلك أنك تضيف إلى عجز الموازنة أكثر من 300 مليار مقارنة بالعام 2012م وهذا سيضاف على العجز، أي أن عجزا بهذا المستوى يقترب من الـ900 مليار ريال هذا بالطبع أمر كارثي.

إصلاحات سعرية

هل يمكن تمرير الإصلاحات السعرية بصورة أخرى بما أن هناك غموضا كبيرا في التقرير الحكومي وما تواجهه من عجز مالي كبير؟

أقول في هذا الأمر إن الإصلاحات السعرية وفق المؤشرات الموجودة، قد يتم تمريرها عن طريق "المبيع" وتأخذ موافقة غير معلنة، وهي ممكن أن تقول أنها أشارت في البيان المالي أنها ستجري إصلاحات سعرية وبالتالي البرلمان موافق، نحن في البرلمان وجهنا هذه الأسئلة للحكومة وكان الرد غير مقنع، بأن من أسباب خفض اعتماد المشتقات النفطية لعام 2014م يرجع إلى الاستهلاك، أي أن الاستهلاك سيزيد في 2014م مقارنة بالعام 2012م وهي زيادة منطقية، لكن المبررات لم تكن واضحة وتقريبا غير مقبولة في هذا السياق، وبالتالي سيظل الأمر واردا إلى أن الحكومة تلجأ إلى رفع أسعار المشتقات النفطية.

قدرة استيعابية

كيف ترون كبرلمانيين انخفاض الإنفاق الاستثماري في موازنة 2014م؟

المسألة هنا ليست إنفاقا بل ما يعتمِد للجانب الاستثماري لا ينفق كاملا، بل يمثل وفرا للموازنة هكذا جرت العادة في السنوات السابقة، حتى لو تم اعتماد مبلغ كبير أو صغير في نهاية المطاف هذه الاعتمادات المخصصة في الباب الرابع للجانب الاستثماري لا يتم استغلالها، هذا يعود إلى قضية سوء التخطيط وعدم الاهتمام بقضايا التنمية والبنى التحتية، لذلك من خلال تجربتنا نلاحظ أن ما يتم توفيره يتحقق في الباب الرابع من المبالغ المعتمدة سواء كانت مبالغ صغيرة أو كبيرة، المشكلة في عدم وجود قدرة استيعابية في استغلال ما هو متاح من قروض ومساعدات مقدمة لليمن وهذا يؤكد وجود خلل ينبغي معالجته.

جدل المجندين

ماذا بخصوص الجدل الدائر حول اعتمادات الحكومة في الموازنة للمجندين الجدد؟

في موضوع المجندين الجدد هناك بالطبع الكثير من اللغط الدائر في العدد الذي تم تجنيده، الحكومة أكدت أن العدد يصل إلى حوالي 56 ألفا، نحن خاطبنا وزارتي الدفاع والداخلية بموافاتنا بما تم من تجنيد خلال العام الماضي والذين تمت إحالتهم للتقاعد وفقا للقانون، لازلنا منتظرين موافاتنا بهذه البيانات وحينها سيكون لنا رأي واضح في البرلمان بهذا الخصوص.

تقييم اقتصادي

ما هو تقييمك لوضعية الاقتصاد الوطني في العام الحالي بالنظر لمضمون الموازنة والبرنامج الحكومي؟

الاقتصاد الوطني وفقاً لمؤشرات الموازنة التي قدمتها الحكومة لعام 2014م سيكون على شفا حفرة من الهاوية، إذا تم السير وفق المؤشرات والسياسات التي حددتها موازنة عام 2014م من كل الجوانب، سواء من جانب مؤشر التنمية وهو مؤشر يكاد يكون منعدما، أو من ناحية مؤشر ارتفاع الدين المحلي وما يترتب عليه من أعباء، هذه المؤشرات وغيرها ستلقي بظلالها على ارتفاع البطالة وتزايد نسبة الفقر، ولاسيما في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة وانعدام الاستثمارات وكذا ما تمثله النفقات الجارية وغيرها والتي لا تساعد على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

أكد خبراء وأكاديميون اقتصاديون أن تراجع الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة التي قدمتها الحكومة مؤخراً لمجلس النواب لمناقشتها وإقرارها سيؤثر سلبا على التنمية والبنية التحتية للبلد.. داعين الحكومة إلى التركيز على الانفاق الاستثماري والتنمية البشرية لتعزيز التراكم الرأسمالي مستقبلا.

استطلاع / حسن شرف الدين

"الثورة" ناقشت مدى تأثير تراجع الإنفاق الاستثماري وارتفاع النفقات الجارية مع خبراء وأكاديميين اقتصاديين على التنمية والبنية التحتية فكانت الحصيلة التالية:

- يقول الخبير الاقتصادي أمين محمد المقطري –وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع الخطط والموازنات المحلية: مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2014م قدم إلى مجلس الوزراء بعد مخاض عسير نتيجة صعوبات جمة حكمت عمل اللجنة الفنية واللجنة العليا للموازنة.. وبطبيعة الحال الموازنة العامة عبارة عن نفقات وإيرادات ولابد من أن تكون الإيرادات المتوقعة مغطية للنفقات المتوقعة ولا بأس من وجود عجز في الحدود المقبولة، لكن نحن نعلم جيداً أننا نعيش في ظروف استثنائية من الصعوبة في ظروفنا الحالية التنبؤ بالإيرادات العامة.. فاقتصاد اليمن كما هو معلوم اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد المتأتية من النفط والغاز في الغالب.. وأنبوب النفط يفجر أكثر من مرة خلال الأسبوع الواحد، والكهرباء تتعرض للاعتداءات المتكررة وتكبد خزينة الدولة مبالغ هائلة وموارد الدولة الأخرى ضعيفة.. وهناك تهرب ضريبي وجمركي إلى جانب وجود اختلالات كثيرة في اقتصادنا الذي يعاني من أمراض عديدة مزمنة منذ عقود.. فهذه الاختلالات الاقتصادية ليست وليدة اليوم -كما يصور البعض- إنما هي مشاكل متراكمة لا ننتبه لها إلا وقت مناقشة مشروع الموازنة كل عام أمام الحكومة وأمام البرلمان.. ثم ننسى الموضوع ونتذكره عندما نبدأ بإعداد مشروع الموازنة.. وأكد المقطري أن هناك اختلالات في هيكل الأجور والباب الأول يلتهم نسبة عالية من الموارد المالية للدولة.. ونفقات التشغيل الأخرى أيضاً تلتهم ما تبقى من موارد.. لكل ذلك يظهر للجميع أن النفقات الجارية تقتطع الجزء الكبير من موازنة الدولة.. في حين أن جزءاً يسيراً فقط هو ما يوجه للجانب الاستثماري.. طبعاً لهذا الأمر مخاطر جمة على الاقتصاد الوطني.. عندما تكون الاعتمادات المخصصة للجانب الاستثماري ضئيلة تتعثر عجلة الاقتصاد الوطني وتقل فرص العمل وتصاب البلاد بحالة ركود اقتصادي.. ولا ننسى أن الأعمال الإرهابية وأعمال التقطعات تؤثر كثيراً على الاقتصاد الوطني وتحد من الاستثمار وتجبر القطاع الخاص على الهروب والبحث عن بيئات آمنة لاستثمار أمواله بعيداً عن المخاطر.

ظروف صعبة

وحول تنمية موارد الدولة يقول الوكيل المقطري: بالنسبة لموارد الدولة من الجمارك والضرائب فهي في حالة نمو مستمر.. في كل عام تتحقق زيادات في الإيرادات الضريبية والجمركية بالرغم من الظروف الصعبة والأوضاع الأمنية الهشة في البلاد أقول هذا الكلام ليس تخميناً فأنا عضو اللجنة العليا للموازنة العامة للدولة منذ حوالي ثمان سنوات تقريباً.

أما عن تطبيق اللامركزية في جانب الإنفاق الاستثماري فيقول: إن قانون السلطة المحلية الذي صدر قبل حوالي أربعة عشر عاماً قد نقل صلاحيات إدارية ومالية إلى المحافظات والمديريات وبموجبه صار لكل مديرية موازنة

المواطن والموازنة ..هموم مشتركة!!

تحليل/
عبدالله الخولاني

تحمل موازنة الدولة هذا العام هموماً كبيرة في ظل تنامي العجز نتيجة أعمال التخريب لأنابيب النفط الرافد الرئيسي للخزينة العامة والمطالبات المستمرة من كل القطاعات العاملة بالدولة بزيادة الأجور لمواجهة متطلبات المعيشة القاسية والتمسك بدعم المشتقات النفطية الذي أرهق الموازنة عاماً بعد آخر حتى وإن كانت توقعات الموازنة للعام الجاري سجلت تراجعاً عند331مليار ريال وبما نسبته 11,5% مقارنة مع 600مليار العام الماضي ولكن لازال الرقم مرشحاً للزيادة خاصة وأن سبب التراجع ناتج عن احتساب 75 دولاراً للبرميل.

تعتبر موازنة الدولة هي كشف الحساب الذي يعكس أداء الحكومة وقدرتها على تحصيل موارد إضافية وتطوير الإنتاج ودعم التنمية , وقد كشفت البيانات المعلنة عن زيادة الحجم الإجمالي لمشروع الموازنة العامة للدولة ليصل إلى تريليونين و883ملياراً و532مليون ريال وبزيادة بلغت 116,532مليون ريال وبنسبة 4,2 % عن العام الماضي في حين قدرة الموارد العامة تريليونان و204ملياراً و268مليون ريال، فيما قدر العجز بنحو 646مليار ريال كما قدرت المصروفات في الموازنة بـ2,298 تريليون ريال بزيادة بلغت 108,069مليون ريال وبنسبة نمو 4,9 %عن ربط العام الماضي . وتشمل الموازنة التشغيلية المصروفات المرتبطة بأداء النشاط المباشر لوحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وتتمثل هذه المصروفات في الأجور ومستلزمات التشغيل من سلع وخدمات وكذلك فوائد القروض المحلية والخارجية والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقررة من الدولة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مصروفات التشغيل تمثل العامل الأساسي الذي يعول عليه لدي حساب متطلبات الإنفاق العام وهو ما يتم مقارنته مع موارد التشغيل لتحديد العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.

وثيقة

فالموازنة العامة للدولة تعد وثيقة بالغة الأهمية للمواطنين. فالموازنة العامة هي وثيقة يستطيع المواطن من خلال قراءتها أن يدرك ويعلم العديد من الأشياء التي تهمه في حياته اليومية. وفي الدول المتقدمة يدرك المواطن أهمية الموازنة إذ يجلس الناس أمام التلفاز لمشاهدة مناقشات الموازنة والتعرف على التوجهات الحكومية من خلال قراءة الكميات المالية المخصصة لكل بند من بنود الإنفاق. والسبب الرئيسي في ذلك أن المواطن هو دافع الضرائب وكما انه يدفع ضرائب للحكومة فمن حقه أن يعرف أين تخصص تلك الأموال وما هي الخدمات التي سوف يحصل عليها. ويساعد مناخ الحوار السائد في تلك البلدان ودرجة الشفافية العالية في تحفيز المواطن للاهتمام بالموازنة ومعرفة أين تذهب أموال الضرائب وما تنوي الدولة فعله خلال سنة مقبلة سنة لايدركون مالية بالطبع أو أحياناً عدة سنوات، لكن في اليمن غالبية مواطنيه ماهية الموازنة إلا في حالة تعلق الأمر بجرعة سعرية في المشتقات النفطية.

يخلط الناس بين عدة مفاهيم كميزان المدفوعات والموازنة ومنهم من يتخيل أن لدي الحكومة من المال الوفير ما يحقق كل الطموحات وكل الأماني ولا يتخيل أحدهم أن دخل النفط كله لا يفي بنسبة لا تزيد على70 % من المصروفات التي توجه للتشغيل، كما أن 50 % من الإيرادات يوجه لشراء الاحتياجات من المنتجات البترولية التي تدعمها الدولة ليحصل عليها المواطن بسعر مخفض.

إن جدوى الإنفاق الحكومي لا تقاس بضخامة الاعتمادات المالية وإنما بفاعلية وكفاءة هذه النفقات. ومن مقتضيات هذه الكفاءة - كما يؤكد الدكتور محمد السالمي تحقيق الانسجام بين السياستين المالية والنقدية ، بحيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدلات مستقرة وتقدير الإنفاق بما يناسب الطاقة الاستيعابية لاقتصادنا، والحد من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي غير الضروري، وجدولة المشاريع التي هي تحت التنفيذ حاليا على فترات أطول بالإضافة إلى التعامل مع فوائض النفط وفق منظور طويل الأمد، فلا يصح أن نقع تحت وهم الأمن المالي وقت ارتفاع عوائد النفط، فنقبل الإنفاق على مشروعات غير مجدية أو غير ضرورية.

جدوى الانفاق لا يقاس بضخامة الاعتمادات

الإدارة

ويضيف أن مشكلة اليمن في المقام الأول إدارية أكثر من كونها مشكلة توفير اعتمادات مالية وهو ما يتطلب تطوير عمل الأجهزة الحكومية من خلال مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية اللازمة لتوفير بيئة اقتصادية صحية، ومناخ استثماري مشجع، وسياسات اقتصادية فعالة.

وقال الدكتور السالمي: لقد تبدلت اهتمامات الناس، وتغيرت تطلعاتهم، وزاد وعيهم، فلم يعد يهمهم كثيراً ضخامة الأرقام أو نوع السياسة المالية بقدر اهتمامهم بمدى نجاح هذه الاعتمادات والسياسات في توفير حاجاتهم المعيشية وتوفير فرص العمل فالاعتمادات والمشاريع التي لا تسهم في تقديم حل استراتيجي دائم للاختناقات المتأزمة التي يعانون منها في مختلف القطاعات، وتلك التي لا تولد فرص عمل جديدة ، لن تهمهم من قريب أو بعيد، ولهذا لم تكن التنمية في يوم

مجرد زيادات كمية في مخصصات الإنفاق العام، بقدر ما هي أيضاً إدارة نوعية لهذه الأموال، تتبنى أساليب إدارية مرنة، وأفكارا تنموية محفزة، تعمل في وسط قانوني وتنظيمي متطور.

إن أرقام الموازنة توضح فعلاً دعم الحكومة لقطاعات البنية التحتية والتنمية البشرية وخاصة الصحة والتعليم حيث تشير وزارة المالية إلى أن هذا الدعم يتأتى في إطار الحفاظ على البعد الاجتماعي للموازنة العامة للدولة.

البعد الاجتماعي

ويشدد خبراء الاقتصاد على أهمية أن تراعي الموازنة العامة للدولة الأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي بشكل يضمن حياة كريمة لمحدودي الدخل وإعادة هيكلة بنود الإنفاق العام بشكل يدعم الإنتاج لخلق عرض محلي يساهم في تخفيض معدلات التضخم لتحقيق النمو في معدلات التنمية الاقتصادية وإزالة المعوقات ودعم عمليات الاستثمار في القطاع الخاص لزيادة الطلب المحلي وزيادة معدلات التوظيف.

أسباب العجز

ويرجع اقتصاديون أسباب العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة إلى التوقعات باستمرار تراجع كميات إنتاج النفط الخام في ظل استمرارية ثبات كل من إنتاج الغاز بشقيه المصاحب (LPG) والطبيعي (LNG)وتدهور مستوى البنى التحتية للاقتصاد وتشوه صورة الوضع في اليمن ،وهذا ما أدى إلى تدهور واضح في البيئة الاستثمارية والسمعة الدولية عن مناخ الاستثمار في اليمن هذا من ناحية وتوجيه جزء هام من الموارد المحلية لإصلاح ما دمرته الأحداث من ناحية ثانية ، وهذا ما سيؤدي إلى ضعف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي مما سيعكس نفسه سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي على حجم الأوعية الإيرادية ومن ثم على محدودية نمو الإيرادات غير النفطية وكذا استمرار الاختلالات الحقيقية في الهيكل الإنتاجي وعليه الأنشطة التقليدية في توليد الناتج والدخل القومي مما يشكل صعوبة حقيقية في عملية حصر المكلفين وتحديد الربط والتحصيل والتوريد لمستحقات الدولة، بالإضافة إلى عدم حدوث تحسن كبير وسريع في إصلاح الأجهزة الحكومية ومنظومة القوانين واللوائح المالية ومكافحة الفساد بما يكفل حدوث نقلة نوعية في رفع مستوى أداء الأجهزة الحكومية وبالأخص الإيرادية منها واستمرار تزايد أعباء الدين الداخلي بسبب استمرار وجود العجز في ظل عدم احتمال انخفاض أسعار الفائدة أو وجود مصادر جديدة للتمويل أقل كلفة .

أعباء

من المتوقع أن يؤدي استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة إلى تنامي الأعباء التي تتحملها الموازنة وهذا ما يؤثر على حجم الموارد المتاحة للتنمية ، وبالأخص مشاريع الخدمات الأساسية ، وبالتالي ضعف الخدمات الأساسية التي يحصل عليها، وهذا ما يؤثر مباشرة في مؤشرات التنمية البشرية لليمن، وأيضاً تنامي حجم المديونية الداخلية ليصل إلى مستويات تتجاوز الحدود الآمنة مما يؤدي إلى إضعاف استدامة المالية العامة وبالتالي تدني درجة الثقة في الوضع المالي للحكومة مما يؤثر سلباً على علاقة الحكومة بشركاء التنمية المحليين والدوليين .

وهذا يؤكد أن هناك اختلالاً حقيقياً في الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني وقد فشلت الخطط الإنمائية في إحداث تحسن حقيقي ومقبول اقتصاديا حيث لا تزال القطاعات التقليدية غير المنظومة والعشوائية تساهم بجزء هام من الناتج والدخل القومي والجزء الأكبر من فرص العمل ومن الوحدات الإنتاجية، كما أن هناك ضعفاً في معدلات النمو الحقيقية في العديد من الأنشطة الاقتصادية وتنوعها وبالتالي انخفاض معدلات نمو الإيرادات غير النفطية.

الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ومعالجتها تتطلب إيجاد إستراتيجية إنمائية حقيقية وواضحة تكفل استغلال كافة موارد الاقتصاد في مختلف المناطق وكافة القطاعات الاقتصادية بما يسمح وتوسيع الأنشطة الاقتصادية وتنوعها ، وبالتالي حدوث تحسن حقيقي في الأوعية الإيرادية وتنوعها وبالتالي زيادة نمو الإيرادات غير النفطية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تحقيق الاستقرار والأمن والخدمات العامة والأساسية في إطار توافق وطني حقيقي وصادق كشرط رئيسي لإعادة عجلة النشاط الاقتصادي للنمو المستدام ، وبالتالي إمكانية تحسين حجم الأوعية الإيرادية وبالتالي إمكانية تحصيل مستحقات الخزينة العامة وتنميتها .